

## ملاءمة برمجة ميزانية الدولة و تنفيذها مع اللاتركيز

منشور الوزير الأول رقم 01-12 بتاريخ 9 شوال 1422 (25 دجنبر 2001)  
حول ملاءمة برمجة ميزانية الدولة و تنفيذها مع اللاتركيز

المملكة المغربية  
الوزير الأول  
منشور رقم 12/2001  
الرباط في 9 شوال 1422  
الموافق ل 25 دجنبر 2001

إلى

السيدة الوزيرة و السادة الوزراء و كتاب الدولة

**الموضوع : ملاءمة برمجة ميزانية الدولة و تنفيذها مع اللاتركيز**

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد فقد أكدت التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب صاحب  
الجلالة أيده الله و نصره يوم 12 أكتوبر 1999، و الرسالة المولوية  
التوجيهية حول إعداد مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2000-  
2004، على أهمية اللاتركيز الإداري كأحدى الآليات الكفيلة بتحسين تدبير  
الشأن العام و للاستجابة عن قرب لحاجيات المواطنين. كما ألحت المناشير  
التي أصدرتها في الموضوع على ضرورة تحديث التدبير المالي  
للدولة، بتفويض الاعتمادات، و إشراك المصالح المحلية و ممثلي السكان، و  
تبسيط مساطر الميزانية، و تخفيف عبء الرقابة المالية القبلية، كأحد

المحاور الأساسية في برنامج العمل الحكومي, و ذلك ضمن استراتيجيات الإصلاحات الهادفة إلى توفير المناخ القانوني و الإداري الكفيل بإنعاش الاستثمار, و توسيع مساهمة الهيئات الترابية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, و خلق التكامل بين مختلف الفاعلين و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين.

و يستهدف هذا الإصلاح الذي يقوم على مجموعة من الإجراءات المتكاملة ثلاثة أهداف أساسية هي:

- جعل الإدارة أكثر قربا من المواطنين للاستجابة لانشغالاتهم بصورة أفضل, و لضمان المساواة فيما بينهم في الاستفادة من خدمات المرافق العمومية,
  - تقوية الحوار المباشر بين الدولة و شركائها المحليين, أي الجماعات المحلية و القطاع الجمعي و القطاع الخاص, بهدف استعمال الروابط الأكثر توافقا مع الواقع الاجتماعي,
  - تعزيز انسجام تدخلات الإدارة الترابية و التنسيق فيما بينها لوضع برمجة أكثر نجاعة على الصعيد المحلي. و يستدعي تحقيق هذه الأهداف مقاربة جديدة للتدبير المالي للدولة, سواء على الصعيد المركزي أو على صعيد المصالح اللامركزية.
- و في هذا الصدد, يشرفني أن أبلغكم الإجراءات التي قررت حكومة صاحب الجلالة اعتمادها ابتداء من سنة 2002, عبر مجموعة من العمليات تهم المجالين التاليين:
- اعتماد منهجية جديدة لتدبير الميزانية تقوم على النتائج و تولى أهمية خاصة للالتزامات المتبادلة بين الإدارات المركزية و مصالحها اللامركزية,
  - إقرار الشمولية في اعتمادات الميزانية مما يتيح تعزيز استقلالية و مسؤولية المشرفين على المصالح اللامركزية.

## I – تدبير الميزانية على أساس النتائج

إن المنهجية الجديدة لتدبير الميزانية على أساس النتائج ستمكن من تحقيق تحول هام في العلاقات القائمة بين الإدارات المركزية و مصالحها اللامركزية, حيث ستعمل هذه الأخيرة و بكل مسؤولية على تسيير الموارد

البشرية و المالية الموضوعه رهن إشارتها في حدود اختصاصاتها الترابية طبقا للالتزام صريح و متفق عليه مع إدارتها المركزية حول كيفية تطبيق برامجها.

و من شان الالتزامات المتبادلة بين الإدارة المركزية و مصالحها الخارجية أن تبرز الأهداف و مؤشرات نجاعة أداء الإدارة اللامركزية على تتبع تنفيذ النفقات العمومية.

وبالمقابل, ستجعل الإدارة المركزية بوضع الاعتمادات المالية اللازمة رهن إشارة الأمرين المساعدين بالصرف لتحقيق مهامهم, و تقدم لهم الدعم كلما دعت الضرورة لذلك.

و يتطلب اعتماد هذه المنهجية فتح حوار بين الإدارات المركزية و المصالح اللامركزية للتشاور و تتبع تنفيذ الالتزامات المتبادلة بينهما أخذا بعين الاعتبار خصوصية القطاعات الوزارية المعنية.

و لضمان نجاح هذا الإصلاح, سيتم تطبيقه تدريجيا على مدى ثلاث سنوات ابتداء من السنة المالية 2002.

و يتضمن الدليل الملحق بهذا المنشور وصفا للإجراءات التطبيقية لمقتضيات هذه المنهجية الجديدة, و كذا الآليات الضرورية لتتبع أنشطة مصالحكم الخارجية لتقييم إنجازاتها على ضوء استهلاك الاعتمادات.

## II – شمولية الاعتمادات المالية

تشكل شمولية الاعتمادات المالية أداة هامة من شأنها إعطاء ديناميكية لتحديث تدبير المالية العمومية من جهة, و تكييف الرقابة مع هذا المعطى الجديد من جهة أخرى.

و من ثم فان شمولية الاعتمادات المفوضة تعتبر الآلية التي من شأنها تمكين المصالح اللامركزية من اعتماد مقاربة أفقية فعلية لتدبير النفقات, العمومية, لأنها تسمح بتفويض سلطة تدبير الاعتمادات الموضوعه رهن إشارة هذه المصالح للمسؤول الترابي عنها.

و سيتم في مرحلة أولى, تخويل سلطة التدبير للأمرين و الأمرين المساعدين بالصرف على مستوى فقرات ميزانية الدولة, و ستحذف تبعا لذلك, التأشير المسبقة لوزارة المالية بالنسبة لتحويل الاعتمادات ما بين السطور. و لقد استوجب هذا الأمر تعديل المادة 17 من المرسوم رقم

2.98.401 الصادر في 9 محرم 1420 (26 ابريل 1999) المتعلق باعداد و تنفيذ قوانين المالية, تتاح للأميرين و الأميرين المساعدين بالصرف مرونة أكبر في الفقرة, دون الرجوع إلى وزارة الاقتصاد و المالية و الخوصصة و السياحة – مديرية الميزانية.

و سيحدد قرار لوزير المالية و الخوصصة و السياحة, طبقا للمادة 17 من المرسوم السالف الذكر كما تم تعديله, شكليات هذا الإجراء بالنسبة لكل إدارة, في حين يتعين على القطاعات الوزارية القيام بما يلي:

- إعادة هيكلة تفاصيل الميزانية بشكل تظهر معه بوضوح مختلف المهام و البرامج و المشاريع على مستوى الفقرات,
- وضع أهداف يمكن قياسها و مؤشرات لتقييم النتائج مقارنة مع الاعتمادات المخولة على صعيد كل فقرة.

و ستكون وزارة الاقتصاد و المالية و الخوصصة و السياحة - مديرية الميزانية – رهن إشارة كافة القطاعات المعنية لمساندتها في تحقيق الشروط السالفة الذكر, الكفيلة بضمان الانسجام الكامل لهذه العملية.

و ستدخل هذه الإجراءات حيز التطبيق ابتداء من فاتح يناير 2002, على أنه بإمكان الإدارات التي لم تتمكن عند عرض مشروع الميزانية من تحقيق الشروط المشار إليها أعلاه, أن تتقدم بطلب الاستقادة من هذه المقاربة الجديدة خلال السنة المالية, شريطة تحديد مؤشرات مرقمة للأداء مقارنة مع الاعتمادات المخولة على صعيد كل فقرة.

وفي هذا الصدد, يتعين على الوزارات المعنية ربط الاتصال بوزارة الاقتصاد و المالية و الخوصصة و السياحة لوضع مقررات تنص على شمولية الاعتمادات التي تتولى الأمر بصرفها.

و من شأن تطبيق هذه المنهجية الجديدة في تدبير الاعتمادات, توسيع مسؤولية المشرفين على المصالح اللامركزية في اتخاذ القرارات الإدارية أو المالية, حيث سيصبح بإمكانهم من جهة, القيام بالتعديلات الضرورية في استعمال الإمكانيات الإجمالية الموضوعة رهن إشارتهم, لملاءمة برامجهم و مشاريعهم مع الأهداف المحددة لتحقيق التنمية, دون الرجوع إلى مديرية الميزانية قصد الترخيص بتحويل الاعتمادات و إعادة برمجة الاعتمادات المالية التي تكون قد توفرت من الاعتمادات المفوضة لاستعمالات أخرى من جهة ثانية.

في حين ستتيج الإجراءات المتعلقة بعدم تركيز الاعتمادات ربط علاقات شراكة مع الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية و القطاع الجمعوي و القطاع الخاص) و تحقيق أفضل النتائج لتدخلات المشرفين على المصالح اللامركزية و الاستجابة لحاجيات المواطنين بصورة أحسن.

و بطبيعة الحال, فان تطبيق المقتضيات الجديدة في مجال التدبير المالي القائم على الشمولية و تحقيق النتائج, يتطلب إصلاح نظام المراقبة المالية بتحسين طبيعة تدخلها و تحويل مسؤولية أكبر للأمرين بالصرف. و ستعمل الحكومة في هذا الإطار, على إقرار نظام جديد للمراقبة يركز على تخفيف الرقابة القبلية و تقوية المراقبة البعدية لتنفيذ النفقات حتى المتابعة الدقيقة لاستعمال الاعتمادات المفوضة للمسؤولين الترابيين.

و يقتضي الإصلاح كذلك القيام بعمليات تكوينية تهم تفعيل التدابير المقترحة. لذا أطلب من مختلف مسؤولي القطاعات الوزارية برمجة عمليات تكوينية تتركز أساسا, على الأساليب الجديدة لإعداد ميزانية الدولة و تتبع تنفيذها, و كذا على مهام الرقابة. و ينبغي أن تشمل هذه العمليات التكوينية جميع فئات الموظفين المعنيين, و بالأخص منهم أطر المصالح اللامركزية, و ذلك لتعزيز مؤهلاتهم في مجال الابتكار و التنشيط و الرقابة.

و إذ لا تخفى عنكم الأهمية التي نوليها لتطبيق هذه الإجراءات و نجاحها على درب إقرار مسلسل للتجديد يضع المرفق العمومي بكامله في علاقة جديدة مع المواطنين و الفضاء الوطني, فاني أهيب مختلف مسؤولي القطاعات الوزارية إلى الحرص شخصيا, بتعاون مع مصالح وزارة الاقتصاد و المالية و الخوصصة و السياحة, على احترام مراحل تطبيق المسلسل المتعلق بالمنهجية المشار إليها أعلاه, و التنفيذ الفعلي للإجراءات التي تتضمنها.

ومع خالص التحيات و السلام.

الوزير الأول

عبد الرحمان يوسفى